

أوباما ودي ميستورا ومراكز الأبحاث: تقسيم الأمر الواقع في سورية

■ عامر نعيم الياس *

أعلن الرئيس الأميركي براك أوباما في كلمة عقب انتهاء قمة العشرين في برزبن في أستراليا، أن «الوقوف إلى جانب الرئيس السوري بشار الأسد ضد داعش في سورية سيضعف التحالف، وسيدفع المزيد من السنة للاتحاق بداعش». كلام جاء متزامنا مع تحرك مراكز أبحاث متخصصة بحل النزاعات، بحسب زعم الإعلام الغربي، وعلى رأسها «مركز من أجل الحوار الإنساني» ومقرّه في جنيف وتموله عشر دول أوروبية وآسيوية، وذلك لوضع إطار عام وتلويز مبادرة المبعوث الأممي الخاص إلى سورية ستيفان دي ميستورا حول ما يسمى «تجميد النزاع» في سورية.

ونقلت صحيفة «واشنطن بوست» ومجلة «فورين أفيّر» الأمريكيتين مقتطعات من التقرير النهائي لخطة لإقاناذ سورية الممنوعة «خطوات لتسوية النزاع السوري» والتي وضعها ديفيد هارلاند، وهو مسؤول سابق في الأمم المتحدة ومدير المركز آف الذكر، ويعمل «ميدانيا» على إبرام الهدن في سورية، ومن أبرز ما جاء في التقرير «أن الحل في المدى القصير لا يكمن في الحكومة الانتقالية ولا في تقاسم السلطة، بل في تجميد الحرب وفقاً لما هي عليه الآن، والإقرار بأن سورية أصبحت دولة لا مركزية بغُوة البندقية»، وفي شرحه كيفية الحل يرى هارلاند أن «المناطق التي ستوقّع اتفاقيات هدنة ستحكمها الجهة المسيطرة، بعدئذ تُجرى فيها انتخابات محلية تحتضن جميعها إدارات سياسية، على أن يتكفل الغرب بتكاليف إعادة الإعمار». أما الميمنة الأسد فيحدده السوريون من خلال إصلاحات دستورية وانتخابات برماقية دولية تُجرى لاحقاً بعد التوصل إلى إنهاء الحرب، حتى ذلك الحين يبقى الأسد رئيسا».

ويرى التقرير أن المصالحات والهدن المبرمة ستتواصل مع بعضها عبر «سلطة السلام وإعادة الإعمار»، وهي وحدة انتقالية يفرضها «اتفاق برعاية الأمم المتحدة»، هذا الاتفاق الذي يسمح بدوره «للنظام والمتمردين بتركيز الجهود والمواجهات ضد المتطرفين، ما يسرّع في القضاء عليهم».

بالعودة إلى كلام أوباما والتقرير الذي أبرزته معظم وسائل الإعلام الغربية إلى جانب مبادرة المبعوث الدولي دي ميستورا يمكن لحظ التالي:

• توفر المبادرة إذا ما اقترنت بكلام وزير الدفاع الأمريكي تشاك هاغل حول عدم وجود «بدل عن الأسد» أرضية للبناء على مقترح جديد بحول الأنظار نهائياً عن «ملف التنحّي»، ويركّز على ما يسمى «الحوار السياسي» كطريق وحيد لبّث هذه المسألة الشائكة.

• مبادرة دي ميستورا، وفي ضوء الرد المبداي المشجّع للدولة والصين عليها، تستخدم من جانب الغرب كمنصة للحفظ على الراهنة والتوازنات الحالية بهدف انتزاع مكاسب سياسية للمليشيات المرتبطة مباشرة وبالولايات المتحدة، بمعنى تعزيز نفوذ «المتدليلين» في أماكن تواجدهم، ودعمهم عبر الأمم المتحدة والقرارات الدولية وتحويلهم إلى نموذج من شأنه أن يغري الفئكة المعارضة التي تؤيد المنظمات الأشدّ تطرفاً كالنصرة، و«داعش».

• تفتيت الدولة المركزية وضرب وحدة أراضيها، عبر إقامة مناطق حكم ذاتي على أسس الهوية، وهو الهدف الأبرز في الحملة الأميركية على المنطقة و«الربيع العربي».

• سلطة إعادة الإعمار في سورية والتي ستنجح عن الاتفاق، هي سلطة انتداب تسحب الصلاحيات الأهم من يد الدولة السورية بحجة الوقوف على الجهاد والرباطة على تطبيق الاتفاق، بما يمهّد إلى تطوير عمل هذه السلطة المفترضة عبر اقترح قوات فصل مستقيلة لمراقبة الهدن المحلية وتطبيق اتفاقات وقف إطلاق النار أو ما يسمى الآن اتفاقات «التجميد». والحرب الأهلية، قناعة راسخة في الاستراتيجية الأميركية الخاصة بالمنطقة كونها تؤدّي بالتعريف إلى استتباب الغفوضي واستمرارها إلى حين ضجوج الظروف المناسبة لاستكمال المخطط الأمريكي. وهنا يمكن لحظ أمرين من كلمة أوباما في قمة العشرين: الأول، الاعتراف بالخلخافة «السنية» في المنطقة والمنظمة بدواعش، عبر ربط أي جهد لمحاربيها بالخوف من زيادة الدعم السنّي لها. والثاني، الانطلاق من هذا المعطى الأول لاستمالة أقطاب المذهب السنّي في حرب على «داعش» على أسس تلقني وفكرة الدولة اللامركزية ومناطق الحكم الذاتي. وكُنّا قد أشرنا في مقال سابق عن هذا الأمر عندما تحدثنا عن الحرس الوطني في وسط العراق باعتماره «ببشمركة الأنبار».

في مواجهة ما سبق، تطرح أسئلة حول واقعية الخلط الجديدة لحل النزاع في سورية، هل هي اتفاقات مصالحة تنهي الحرب أم أنها هدن مؤقتة للابتزاز السياسي والاقتصادي والميداني؛ هل المقصود منها تعزيز توازن الرذع بين الدولة والمليشيات المسلحة في سورية؛ كيف ستحرّاب تنظيمات ك«النصرة» و«داعش» عبر دمج القوات العسكرية للسلطة والمسلحين، أم عبر تحويل عدة مناطق في سورية إلى بنغازي؟ هل نحن أمام تطبيق النموذج الليبي في سورية؛ هل الاعتماد على فصل القوات واللامركزية من شأنه أن يؤدّي إلى توحيد الجهود ضدّ «داعش» و«النصرة»؟ أم أنه على العكس سيؤدّي إلى ترسيخ متبادل لفكرة الأمة الهوية، أو كيانات ما قبل الدولة؛ هل تقبل الدولة السورية التي دفعت كل هذه الأثمان على مقايضة تقوم على بقاء الأسد مقابل تقسيم البلاد، أو بمعنى أصح هل الدولة السورية من الضعف بحيث تقبل بهذه المقايضة؛ ألم يفرض الواقع الشعبي والميداني الرئيس الأسد قرعاً لا يمكن تجاوزه في سورية الموحدة؛ وهل التقسيم بحاجة إلى رعاية أممية في سورية واتفاقات؛ أم أنه خيار رفضته الدولة الوطنية في سورية ودفعت لشطبها أثماناً باهظة من دماء الشهداء؟

هو ارتباط أمريكي يحتمّه اللجوء إلى خيارات واقعية في مقاربة الوضع السوري، فالتغيير الشامل في سورية طواه الزمن، وقبول الأمر الواقع كما هو ليس بهذه البساطة، وبحاجة إلى مناورات سياسية لانتزاع بعض المكاسب، تلك الواردة في مبادرة «مركز الحوار الإنساني».

✻ كاتب سوري

التقرير

الأيديديون يخشون الأسوأ

نشرت صحيفة «إنديبندنت» تقريراً لباتريك كوبرن يقول فيه إن أيديديا يدعى «عززين»، أسس هاتفه المحمول ليريه تسجيل لما بدا للوهلة الأولى، كما لو كان انقلاباً ثورية. وقال إنها ثيران تنظيم «داعش» عندما دخل قريته الواقعة قرب جبل سنجار شمال العراق في الثالث من آب الماضي، وقتل ما بين 200 و300 شخص من سكانها.

ويضيف كوبرن إن الأيزيديين الناجين في القرية فرّوا إلى إقليم كردستان العراق وانضموا إلى أكثر من 300 ألف أيديدي فرّوا قبلهم من مذبح تنظيم «داعش».

ويضيف أنه لدى وصولهم إلى إقليم كردستان العراق، يحصل النازحون الأيزيديون على الغذاء والسكن عبر جهود مجتمعة من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، وبرنامح الغذاء العالمي وحكومة الإقليم.

ولكن 1.8 مليون شخص، حسبما يقول كوبرن، شُرِّدوا في العراق منذ استيلاء «داعش» على الموصل في العاشر من حزيران الماضي. ويوفّر برنامج الغذاء العالمي الغذاء لنحو مليون منهم بتكلفة 29 مليون دولار في الشهر. وتقول الأمم المتحدة إن إمداداتها المالية الخاصة بإغاثة هؤلاء النازحين بدأت في النفاذ.

ويضيف إن الأموال القليلة التي كانت في حوزة الأيزيديين الفارين أوشكت على النفاذ أيضاً.

وقالت كلوي كورينشين من برنامج الغذاء العالمي، إن قفيات أيديديات كثيرات كن يرصدن أقرابا ذهبية عند وصولهن، ولكن هذه الأقراب بدأت في الاختفاء، إذ باعت الأُنس ما لديها من الذهب لتوفير احتياجاتها.

وتحدّثت الصحيفة إلى أيديدي مسن يدعى «حجي أبو» قال إنه أمضى قبل عمره لثمان مال لبناء منزله، ولكنه اضطر إلى الفرار عامٍ بعد شهر واحد من إتمام بنائه.

البناء

إيران والغرب إلى اتفاق جديد حول النووي وإن تعثر... فالتمديد للسابق

«داعش» يزيد من تسجيلات الإعدام لجذب مزيد من المجندين الأجانب

تصدّرت الأخبار عن إمكانية الاتفاق بين الولايات المتحدة الأميركية وبعض الدول الغربية من جهة، والجمهورية الإسلامية الإيرانية من جهة ثانية حول الملف النووي الإيراني، الصحافة الغربية ليوم أمس. وكان لافتاً تقرير نشرته صحيفة «دايلي تلغراف» البريطانية في هذا الخصوص، إذ اعتبرت أنه بالنسبة إلى القوى الغربية، فإن هدف المحادثات التوصل إلى اتفاق يضع قيوداً على التقدّم النووي الإيراني ويحافظ على مسافة مقبولة وقابلة للتحقّق بين إيران والقنبلة النووية. لكن بالنسبة إلى إيران، فإن الهدف تأمين الإغانة من العقوبات وضمان استمرار البلاد في تقدّمها نحو النووي المدنيّ أو السلمي. ورات

الصحيحة أنّ هناك احتمالاً للتوصل إلى اتفاق شامل، وأنّ تعقيد الوضع بالنظر إلى انتهاء مهلة الاتفاق الموقّت 24 تشرين الأول الجاري، فإن النتيجة الأكثر ترجيحاً تمديد آخر للاتفاق الحالي. كما ركّزت الصحف الغربية أمس على إعدام «داعش» الرهيبة الأمريكي بيتر كاسيغ، وبث شريط فيديو يُظهر هذا الإعدام. وفي هذا الخصوص، اعتبرت صحيفة «تايمز» البريطانية، أن لوحشية تنظيم «داعش» مبرّرها الخاص بالنسبة إلى قاداته وعناصره، إذ إن التنظيم يدير حملة دعاية واعية وذكية، ويدرك أنّ إعدامه بالغ الوحشية سيرسل موجات من الفزع في شتى بقاع العالم. كما اعتبرت أنّ نشر هذ التسجيلات الوحشية أصبح

وسيلة يستخدمها تنظيم «داعش» في تجنيد مقاتلين جدد من الغرب. وعلى صعيد الحملة العسكرية الأميركية ضدّ «داعش»، نشر موقع «دايلي بيسست» الأمريكي إفادات لقادة عسكريين أميركيين، اعتبروا فيها أنّ هناك نقصاً في الطائرات من دون طيار وطائرات الاستطلاع الأخرى من أجل مراقبة المسلحين في العراق وسورية. وأنّه حتى الآن، وثُقت الصعوبات التي يواجهها التحالف الدولي في مراقبة «داعش» بشكل جيد. فقوّات التنظيم الإرهابي تعمل في جماعات أصغر بين المدنيين من أجل تجنّب رصدّها من الجوّ. كما أنّ قادة الجماعة يستخدمون التشفير أو الرسل لإرسال الرسالة.

التشفير أو الرسل لإرسال الرسالة.

وكان كبار أعضاء الحكومة الأميركية قد اجتمعوا الأسبوع الماضي لمناقشة مدى صعوبة تتبّع «داعش». لكن حتى الآن، يتابع التقرير، فإن غالبية الانتقادات الداخلية للجهود الاستخباراتية التي تقودها أميركا قد تركزت إلى حدّ كبير حول غياب العملاء الأميركيين على الأرض. لكن هؤلاء المسؤولين العسكريين الأميركيين يتحدثون عن أمر مختلف، ويقولون إنه لا يوجد ببساطة ما يكفي من الطائرات العسكرية الأميركية فوق أرض المعركة. والسبب كما يقولون إن الحرب في أفغانستان تحصل على المعاملة الأفضل، حتى على رغم خفوتها مع اقتراب انسحاب القوات الدولية هناك.

وقال مسؤول في القوات الجوية الأميركية، إنّ هناك نقصاً في المعلومات الاستخباراتية والمراقبة والاستكشاف. وأفغانستان لها السحب الأول في الموارد. ومع وجود تحالف للناتو هناك، فإن أميركا قد تفقد ماء الوجه لو حوّلت القوات إلى العراق وسورية ضدّ «داعش»، لأنه مع انسحاب القوات من أفغانستان، فإنهم سيحتاجون إلى المزيد من الاستخبارات والاستطلاع والأولوية للاقبال.

واتفق أحد كبار مسؤولي البنتاغون مع فكرة وجود نقص في طائرات الاستطلاع المطلوبة لتعقب «داعش»، لأنه إنّه اعترض على أنّ السبب جعل الأولوية لأفغانستان. وقال: من المصنف القول إن لديهم الآن مزيداً من المتطلبات الخاصة بالاستخبارات والمراقبة أكثر من القدرة على استخدامها. وأضاف أنّ الأمر لا يتعلّق بفقان ماء الوجه لو حوّلت الموارد من أفغانستان، إنّما يتعلّق أكثر بالحاجة إلى مواصلة دعم الأولوية القصوى للقادة خلال فترة الانسحاب.

اتفاق أحد كبار مسؤولي البنتاغون مع فكرة وجود نقص في طائرات

الاستطلاع المطلوبة لتعقب «داعش»، لأنه إنّه اعترض على أنّ السبب جعل الأولوية لأفغانستان. وقال: من المصنف القول إن لديهم الآن مزيداً من المتطلبات الخاصة بالاستخبارات والمراقبة أكثر من القدرة على استخدامها.

وأضاف أنّ الأمر لا يتعلّق بفقان ماء الوجه لو حوّلت الموارد من أفغانستان، إنّما يتعلّق أكثر بالحاجة إلى مواصلة دعم الأولوية القصوى للقادة خلال فترة الانسحاب.

اتفاق أحد كبار مسؤولي البنتاغون مع فكرة وجود نقص في طائرات

«دايلي بيسست»: أوباما يأمر بمراجعة سياسة التعامل مع الرهائن الأميركيين

كشفت موقع «دايلي بيسست» عن أنّ إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما تسعى أخيراً إلى إصلاح جهودها المفكّكة للتعامل مع الرهائن الأميركيين لدى «داعش». وعلم الموقع أنّ أوباما أمر بمراجعة شاملة للكيفية التي تحاول بها الإدارة الأميركية إطلاق سراح الأميركيين المحتجزين كرهائن لدى الجماعات الإرهابية في العالم. وفي ذات تلك المراجعة التي ستشمل تأكيداً خاصاً على كيفية معاملة أفراد عائلات الرهائن الأميركيين بعد انتقادات من أنّ عمليات التفاوض لإطلاق سراح الرهائن قد أفرقتها الصراعات البيروقراطية وغياب القيادة، لاسيما من قبل البيت الأبيض.

وقبل إن الهاتف من المراجعة، زيادة تواتر احتجاج رهائن أميركيين في الخارج، حسبما قالت كريستينا ورموث، مساعد وزير الدفاع من كبار مسؤولي البنتاغون للنائب ويوكان هانتر في خطاب الأسبوع الماضي. ويتّراس هانتر لجنة الخدمات المسلحة بمجلس النواب الأمريكي، وكان يضغط على الإدارة لفتح المزيد من أجل تحرير الأميركيين الذين يحتجزهم «داعش» والجماعات الإرهابية الأخرى.

وقالت ورموث إنّ الرئيس أمر بالمراجعة مؤخراً، لكنها لم تحدد موعداً لذلك. وقالت مورووث إنّ المراجعة ستشمل تأكيداً خاصاً على التوصل مع عائلات الرهائن وجمع المعلومات الاستخباراتية وسياسات التوصل للوباسي. وقال «دايلي بيسست» إنّ التوصل مع عائلات الرهائن لافت، لأن آباء الأميركيين الذين قتلوا على يد «داعش» انتقدوا البيت الأبيض لتهديبهم بالملاحقات القضائية، كما قامو بدفع فدى. كما أشكيت عائلات الرهائن أيضاً من الإدارة لم تتبّع المعلومات التي قدّموها في شأن المكان الذي يحتمل أن يكون «داعش» قد احتفظ فيه بالأميركيين.

اتفاق أحد كبار مسؤولي البنتاغون مع فكرة وجود نقص في طائرات

اهتمت صحيفة «واشنطن بوست» بإدراج الإمارات منضمّتين أميركيتين ضمن القائمة التي أعلنتها مؤخراً للمنظمات التي تصنّفها إرهابية. وقالت إنّ وجود «مجلس العلاقات الأميركية الإسلامية» و«المجتمع الإسلامي الأميركي»، ضمن القائمة، فاجأ كثيرين من المحللين في الولايات المتحدة، خصوصاً أنّ القائمة لم تشمل مئات الجماس وحزب الله، الذين تصنّفهما الولايات المتحدة جمعتين إرهابيتين. ولم تقتصر الصدمة على المنظمّتين الأمريكيتين فقط، حسبما تقول الصحيفة، لكن مجموعات متنوعة في أوروبا أيضاً اندرجت على القائمة. ما جعل مراقبين كثيرين في حيرة من حجم القائمة الكبير ونطاقها.

وطلبت الخارجية الترويجية صراحة توضيحاً لإدراج أكبر منظمة إسلامية في الترويج وهي «المنظمة الإسلامية» في القائمة، ذلك صرّحت الخارجية الأميركية بأنها ستستسى إلى الحصول على معلومات من الإمارات. وتقول «واشنطن بوست» إنّ جماعات عدة شاركت في الجدل في الماضي. فعلى سبيل المثال، اتهمت منظمة «كبر» بالمشاركة في التأمّر في المحاكمة الخاصة بمؤسسة الأرض المقدّس، إثرارة الربع والرّفع. والتي أدانت مسؤولين من تلك المؤسسة بتحويل تمويلات لحماس، وهو ما جعل بعض المشرّعين الأميركيين يشيرون إلى «كبر» باعتبارها منظمة إرهابية.

لكن «واشنطن بوست» قالت عام 2011 أنّ هذا الأمر ليس مضمفّاً لأن «كبر» لم تنهه أبداً بأيّ نشاط إجرامي، كما أنها معفاة من الضرائب. واعتبرت الصحيفة أنّ قائمة الإمارات للإرهاب مدفوعة بشيء قريب منها، وهي جماعة الإخوان المسلمين التي كانت الاسم الأول في القائمة، إلى جانب عدد كبير من المنظمات التي يبدو أنّ لها علاقة بها مثل «المجتمع المسلم الأميركي» التي أسسها أعضاء من الإخوان في تسعينيات القرن الماضي. كما أطلقت إشاعات عن علاقة «كبر» بالإخوان.

وتحدثت الصحيفة عن انتقادات الإمارات للإخوان ومحاكمتها عشرات

لصلاحتها بالجماعة. ورات «واشنطن بوست»، أنّ الخطوة التي قامت بها أبو

غليبي لها علاقة أيضاً بالسياسات الإقليمية في ظلّ انتقاد قطر من جيرانها تلك

القائمة، تعارض ما قاله وزير خارجية قطر ل«واشنطن بوست»، إنه لا يمكن

القول إن كل إسلامي إرهابي. وأنّها ترى أنّ الجماعات الإسلامية جزء من نظام

أكبر، وهي خطرة في حدّ ذاتها. وقد يكون هذا مشكلة لإيمركا التي تفصل عادة

الحوار مع الجماعات الإسلامية المعتدلة، ووجدت مؤخراً في الإمارات شريكاً

لها.



صحافة عبرية

ترجمة: غسان محمد

تفاصيل عملية

اقتحام الكنيس اليهودي

كشفت صحيفة «معاريف» العبرية أنّ منفذَي عملية القدس اختارا كنيس «هار نوف» لاستهداف الدائرة المقرّية من حاييم بن دافيد، منفذ جريمة خطف الطفل محمد أبو خضير وقتله وحرقة قبل عدة أشهر في القدس.

وأوضحت الصحيفة أن يوسف بن دافيد، والد الإرهابي، يصلي في ذلك الكنيس، ولم توضح الصحيفة مسيرته بعد الهجوم.

إلى ذلك، نشرت الصحف ووسائل الإعلام «الإسرائيلية» أسس تفاصيل العملية التي حصلت صباح أمس في أحد المعابد اليهودية في مدينة القدس المحتلة، ووصفت وسائل الإعلام العبرية لعملية بـ«المجزرة»، على رغم قلة عدد المصابين فيها، مشيرة إلى أنّ فلسطينيين اثنين هاجما اليهود داخل المعبد بفأس ومسدس، وقتلا أربعة وجرحوا ثمانية فقط.

وقالت صحيفة «يديעות أchronوت» العبرية في تقريرها عن الحادث، إنَّ الحادثة كانت مروعَةً للغاية، موضحةً أنّ فلسطينيين تسلَّلا إلى معبد في حيِّ «هار نوف» في غرب القدس في وقت صلاة الصباح، وهاجما المصلين بفأس وبنتران المسدّسات، مشيرة إلى أنّ أربعة من المصابين حالتهم حرجة للغاية.

وأضافت الصحيفة العبرية أنّ المئات من قوات الأمن «الإسرائيلية» انتشروا في المكان وفرضوا طوقاً أمنياً في عدد من شوارع القدس، كما فرضوا طوقاً أمنياً آخر على حي «جبل المكبر» في مدينة القدس الشرقية المحتلة.

ونقلت الصحيفة العبرية عن شهود عيان كانوا قرب المعبد وقت حدوث العملية قولهم: «خرج أحد اليهود وكانت تغطيهِ الدماء، وقال وقعت هنا مجزرة، واستغرق وصول الشرطة 11 دقيقة وقطعت سيارات الإسعاف بعد خمس دقائق»، وقال أحد المسعفين إنه عندما وصل إلى مكان العملية شاهد المعبد وفيه عدد من الجرحى والقتلى مزددين بدمائهم على الأرض.

وأشارت «يديעות أchronوت» إلى أنّ التحقيقات الأولية المتعلقة بهوية منفذَي العملية أشارت إلى أنّها غسان وعُدَي أبو جمال من سكان حي «جبل المكبر» في القدس الشرقية. ونقلت الصحيفة عن تننباها قوله إنّ هذا الحادث نتاج التحريض الذي يمارسه رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس وحركة حماس في ظل صمت المجتمع الدولي، على حدّ زعمه.

وتوعدّ تننباها بأن قوات الأمن «الإسرائيلية» ستردّ بقوة متناهية على مثل هذه الحوادث، وأشارت الصحيفة العبرية إلى أنّه من المقرر أنّ يعقد تننباها جلسة لتقييم الموقف مع رؤساء الدوائر الأمنية في مكتبه في القدس المحتلة. فيما دعا رئيس بلدية القدس نير بركات، الحكومة «الإسرائيلية» والأجهزة الأمنية إلى توفير كل الموارد اللازمة لضمان الأمن في المدينة، مبيّفاً: «إنّ نسخم بأن يحقق الإرهاب أي مكاسب أو انتصارات». وعلّق وزير الاقتصاد نفتالي بينيت، من حزب «البيت اليهودي» المتشدّد على الحادث قائلاً: «إنّ الرئيس الفلسطيني هو المسؤول عن هذه العملية، وإنّ أبو مازن أعلن حرباً على إسرائيل، وعلينا التعامل معه بموجب ذلك».

وقال قائد الشرطة «الإسرائيلية» يوحنان دانينو، في تعليقه على عملية القتل صباح أمس: إنّ الشرطة ليست لديها حلولاً لسحرية حالياً ضدّ عمليات من هذا النوع.

وتأتي هذه العملية بعد يوم من استشهائ سائق أوتوبيس فلسطيني يدعى يوسف حسن الرومي، الذي قتل على يد مستوطنين يهود، وزعت الشرطة «الإسرائيلية» أنّ نتائج عملية تشريح جثته تشير إلى أنّه انتحر في الأوتوبيس الذي كان عائلته في داخله وأضرت على أنّه قتل على يد المستوطنين.

كما تنوالت الصحف العبرية ردود الفعل الفلسطينية، وأشارت «معاريف» إلى أنّ حركة حماس رجعت بالعملية، وأنّ القيادي في الحركة حسام بدران وصف العملية «بانها تطور نوعي في مواجهة الاحتلال»، كما رحبت حركة الجهاد الإسلامي بالعملية. واعتبر الناطق باسم حركة حماس سامي أبو زهري، أنّ العملية جاءت رداً على جريمة إعدام الرومي.

وجاء في بيان الحركة الرسمي: «عملية القدس هي ردّ فعل على جريمة إعدام الشهيد الرومي وعلى جرائم الاحتلال المستمرة في الأقصى، وحركة حماس تدعو إلى استمرار عمليات الثأر».

ويقول أبو زهري في حديث تداولته الصحف العبرية: ونطالب السلطة بوقف التنسيق الأمني مع الاحتلال ورفع القيضة الأمنية عن أبناء الضفة الغربية».

وقال القيادي في حماس محمود الزهار: «قلتها مراراً وتكراراً، وأنا على قناعة تامة بأن الضفة والقدس، مخزون المقاومة الحقيقي ولن يصمت أهالي الضفة والقدس على جرائم الاحتلال وقطعان مستوطنيه ليلا ونهاراً».

وأضاف الزهار: «لنتنفض القدس من جديد ولنتأر لدماء رجالها ونقتل خمسة مغتصبين وتصيب عددا منهم. بوركت السواعد التي لا ترثضي الذل والخنوع». بدوره قال المتحدث باسم حركة فتح أحمد عساف، إنّ حكومة تننباها وحدها التي تتحمل المسؤولية عمّا يجري.

تننباهاو يطلب من حزبه

الاستعداد للائتخابات

في حديث مع كبار المسؤولين في «اليكود»، طلب رئيس الحكومة «الإسرائيلية» بنيامين نتنباهاو منهم الاستعداد لتقديم موعد الانتخابات العامة، وأنّه يأمل عدم تقديمها.

وجاءه بعدد ألغى تننباهاو جلسة في مكتبه كانت تهدف لمناقشة إمكانية تقديم موعد الانتخابات، ومحاولات وزير المالية يانير لبيد تشكيل ائتلاف بديل. تحدّث نتنباهاو مع مسؤولين في حزبه، وحذر من أنّه يخشى تفكك الحكومة على خلفيّة المواجهات المتواصلة مع لايبيد.

وقالت أعضاء «هازرتس» العبرية إنَّ مسؤولاً واحداً على الأقل في «اليكود»، حذر نتنباهاو من عدم استعداد الحزب للائتخابات، وأنّه من الفضل الانتظار إلى حين استكمال التصويت على تعديل دستور الحزب في نهاية كانون الأول ولائتخابات لمنصب رئيس الحزب في السادس من كانون الثاني.

وأضافت الصحيفة أنّ محاولات لايبيد تشكيل ائتلاف بديل برئاسة كتلة قبل الانتخابات أشغلت مكتب رئيس الحكومة، الذي وصلته معلومات مفادها أنّ أربعة من رؤساء الأحزاب على الأقل، تلقوا اقتراحات من لايبيد الأسبوع الماضي، للانضمام إلى ائتلاف برئاسة الأخير.

وأكد أعضاء «كنيست» عبريون أنّه توجه إليهم مؤخراً مطلون من قبل لايبيد ورئيس المعارضة يتسحاح مرتسوع، لدراسة إمكانية الانضمام إلى الائتلاف الجديد.

ونقل عن مقربين من نتنباهاو قولهم إنَّ مكتب رئيس الحكومة جددّ الحوار مع وزير المالية في محاولة للتوصل إلى تسوية تتيح سنّ قانون الميزانية وقانون التسويات.